ترقية السياحة كآلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

Promoting Tourism as a Mechanism to Attract Foreign Direct Investment in Algeria

ديمش سمية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2 (الجزائر)، soumia.dimeche@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 02 /07/ 2026 تاريخ القبول: 18 /09/ 2026 تاريخ النشر: 30/09/ 2026

ملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجية التي تمتلك قدرات كبيرة على احداث تأثيرات إيجابية على اقتصاد البلد المضيف، وللاستفادة من هذه المزايا يُعد لجوء الجزائر إلى ترقية السياحة بمثابة خيار استراتيجي لجذب هذا النوع من الاستثمارات. لذلك هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى نجاح الجزائر في الاهتمام بالقطاع السياحي بغرض خلق مناخ محفز وجذاب لهذا النوع من الاستثمارات.

وقد توصلت الدراسة أن رغم الجهود المبذولة من الدولة لترقية القطاع السياحي مازال غير قادر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالشكل الكافي والذي يعكس الإمكانيات والمقومات السياحية الهائلة للجزائر.

كلمات مفتاحية: سياحة، ترقية سياحة، مخططات سياحية، استثمارات أجنبية مباشرة.

تصنيفات JEL: L 83، Z 32، F 21

Abstract:

Foreign direct investment is considered one of the most important sources of external financing, possessing significant capabilities to create positive impacts on the host country's economy. To capitalize on these advantages, Algeria's focus on tourism development is a strategic choice to attract this type of investment. Therefore, this study aims to highlight the extent of Algeria's success in developing the tourism sector to create a stimulating and attractive investment climate for this type of investment. The study concluded that despite the efforts made by the state to promote

the tourism sector, it is still unable to attract sufficient foreign direct investment that reflects the enormous tourism potential and resources of Algeria.

Keywords: Tourism, tourism promotion, tourism plans, foreign direct investments.

Jel Classification Codes: L 83, Z 32, F 21.

1. مقدمة:

يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية هاجس كل الدول على الصعيد العالمي، وتبحث الدول الراغبة في إنجاح هذه التنمية عن مصادر خارجية لتمويل التنمية، إما بسبب نقص مواردها الداخلية أو بسبب الرغبة في الاستفادة من المزايا التي تحققها مصادر التمويل الخارجية وعلى رأسها الاستثمار الأجنبي المباشر من توفير العملة الصعبة ونقل التكنولوجيا الحديثة للبلد المضيف والاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية للبلد المضيف...، وبالتالي تحقيق التنمية المنشودة لهذا البلد.

وتعد الجزائر من بين الدول التي أدركت نجاعة وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وسارعت لفتح الباب أمام تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الدولية، وسعت جاهدة لاستقطاب هذا النوع من الاستثمارات بصياغة عدة تشريعات واتخاذ عدة إجراءات وانتهاج عدة أساليب.

ومن بين أهم الأساليب الفعالة التي يمكن انتهاجها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية هي ترقية السياحة والتي لم تعد مجرد وسيلة للترفيه فقط بل تحولت إلى أهم الصناعات الإنتاجية التي تملك قدرة كبيرة على توفير بيئة استثمارية جذابة لهذا النوع من الاستثمارات.

مما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة، والتي تتمحور في السؤال الموالي:

ما مدى مساهمة ترقية السياحة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر؟

وللإجابة على هذا التساؤل ارتئينا وضع فرضية أساسية والتي تتمثل فيما يلي:

- **أدت جهود ترقية السياحة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر.**

أهداف الدراسة:

تتمثل أهم الأهداف المرجوة من هذه الدراسة فيما يلي:

- ✓ التعرف على مختلف الجهود التي بذلتها الجزائر لترقية القطاع السياحي.
- ✓ إبراز العلاقة بين السياحة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ✓ تحليل واقع السياحة في الجزائر ومدى نجاحها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

منهج الدراسة:

للإلمام بمختلف جوانب الموضوع ارتئينا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، فيكون وصفيا عند التعرض للمفاهيم المتعلقة بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة، وتحليليا لمعطيات الدراسة، مع الاستعانة بالأدوات الإحصائية لعرض مؤشرات السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر وترجمة مختلف الاحصائيات المتعلقة بهذه الدراسة.

هيكل الدراسة:

حتى يتسنى لنا تحليل موضوع الدراسة والاحاطة بكل جوانبه، قمنا بتجزئة الدراسة الى المحاور التالية:

- **المحور الأول:** الاستثمار الأجنبي المباشر ومحددات جذبه.
- **المحور الثاني:** ترقية القطاع السياحي في الجزائر.
- **المحور الثالث:** دور السياحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر ومحددات جذبه

في وقتنا الحالي أضحى الاستثمار الأجنبي المباشر من بين أهم حركات رؤوس الأموال الدولية، فهو يسجل كل يوم تدفقات دولية هائلة، وجُل دول العالم تتنافس بشراسة لاستقطابه والاستفادة من المزايا التي يمكن أن يحققها للبلد المضيف.

1.2 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته:

تحتل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية قصوى في تطوير وتنمية اقتصاديات الدول المضيفة على عدة أصعدة، لذلك زاد اهتمام الدول والهيئات العالمية والكثير من الباحثين بهذا النوع من الاستثمارات. وفي هذا الصدد برزت الكثير من التعريفات الرامية لتحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والتي عرضت

من قبل خبراء وباحثين وهيئات دولية، فوفق خبراء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD الاستثمار الأجنبي المباشر هو: "استثمار مبني على علاقة طويلة الأمد، حيث يعكس هذا النوع من الاستثمار هدف كيان مقيم في أحد الاقتصاديات في امتلاك مصلحة دائمة وسيطرة على مؤسسة في اقتصاد آخر" (UNCTAD, 2025, p. 3) ، أما البنك الدولي فقد اعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أنها عبارة عن: " تدفقات لاستثمارات يكون الغرض منها اكتساب مصلحة مستمرة ودائمة (10 % على الأقل من حقوق التصويت) في إدارة مؤسسة مقيمة في بلد غير بلد المستثمر" (world bank, 2026)

من جهة أخرى عرف هذا الاستثمار أنه " الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر". (رحاحلة، 2025، صفحة 36)، كما أنه يمثل: "تلك الاستثمارات التي يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة أو الجزئية لنصيب منها يكفل له الإدارة" (ناصري، 2020، صفحة 203).

من خلال التعريفات المعطاة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكننا استخلاص تعريف شامل مفاده أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: عملية انتقال رؤوس الأموال من البلد الأم للمستثمر إلى البلد المضيف، يقوم بها المستثمر الأجنبي سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا بغية تحقيق عائد استثماري يتجاوز العائد المتوقع في بلده، وقد تكون ملكية المشروع الاستثماري ملكية كاملة أو ملكية جزئية (على الأقل 10 % من حقوق التصويت)، مما يمنح هذا المستثمر الأجنبي الحق في إدارة هذا المشروع واتخاذ القرارات.

إن تسابق الكثير من الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يدل على الأهمية الكبيرة لهذا النوع من الاستثمارات والمزايا العديدة التي يمكن أن تحققها الدولة المضيفة، والتي يمكن أن نذكر منها:

- نشر التقدم التكنولوجي والمهارات الفنية الإدارية من تنظيم وإنتاج وتسويق وتخطيط وتدريب في البلد المضيف. (الصيد، 2026، صفحة 166).
- تحسين أداء المشاريع القائمة وإنشاء مشاريع استثمارية جديدة تشمل كل قطاعات الاقتصاد الوطني.
- خلق فرص عمل جديدة وتكوين طاقات بشرية محلية على مستوى عالي من التأهيل والمهارة.

•زيادة الإنتاج ورفع كفايته في الصناعات التحويلية أو التكميلية وزيادة حجم الصادرات وسد فجوة الاستيراد وبالتالي معالجة بعض القصور الهيكلي في الاقتصاد المحلي. (الصيد، 2026، صفحة 155) ومنه زيادة معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي للبلد المضيف وتحسين رصيد ميزان المدفوعات.

•توسيع الأسواق والحصول على منافذ أجنبية جديدة لتصريف المنتجات المحلية.

•سد الفجوة الناشئة بين الادخار والاستثمار وتمويل مشاريع الدول المضيفة، وحل بعض مشكلاتها الاقتصادية الملحة. (ناصري ن.، 2020، صفحة 199)

•زيادة تدفق النقد الأجنبي للدولة المضيفة وارتفاع الطلب على عملتها المحلية.

2.2 محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتأثر فرص نجاح المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة في أي دولة بتوفر مجموعة من العوامل التي ستخلق بيئة استثمارية مناسبة لهذه المشاريع، مما سيزيد من فرصة البلد في جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

1.2.2 المحددات الاقتصادية:

إن أهم عامل مؤثر على قرار المستثمر الأجنبي في توظيف أمواله هو العامل الاقتصادي والذي يضم:

–الاستقرار الاقتصادي: ونقصد به الاستقرار الداخلي مقاسا بمعدل التضخم ومعدل البطالة وعجز الميزانية والاستقرار الخارجي مقاسا بالحساب الجاري في ميزان المدفوعات. (ناصري ن.، 2020، صفحة 280)

–حجم السوق: يساعد الحجم الكبير للسوق الشركات الأجنبية المنتجة للسلع القابلة للمتاجرة في تحقيق اقتصاديات الحجم. (تومي، 2021، صفحة 198)

–اليد العاملة: توفر يد عاملة منخفضة التكاليف يجذب المستثمرين الطامحين لتدنية التكاليف الإجمالية.

–البنية التحتية: يخفف توفر بنية تحتية مناسبة من خوف المستثمرين الأجانب للدخول للأسواق المضيفة

–درجة الانفتاح الاقتصادي: والتي تعبر عن حرية كبيرة لأسواق البلد المضيف.

–تطور القطاع السياحي: تعتبر السياحة من بين أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها لا تظهر كعامل مستقل لاستقطاب هذه الاستثمارات بل تكون في شكل مؤشر مركب يتداخل مع المحددات الجاذبة للاستثمارات والسابقة الذكر، فكلما تطورت السياحة كلما زادت قدرة هذا القطاع على تحقيق

الاستقرار الاقتصادي للبلد، وتوسيع حجم سوقه، وكذلك زيادة معدل انفتاح البلد على الخارج وتحسن بنيته التحتية... وهذا من شأنه تعظيم قدرة الدولة على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2.2.2 المحددات السياسية:

إن عدم توفر الاستقرار السياسي في بلد ما وظهور التحزب والاختلافات يؤثر سلبا على المصالح الاقتصادية للمستثمرين الأجانب، (تومي، 2021، صفحة 200) مما سيزيد من نفورهم.

3.2.2 المحددات القانونية والإدارية:

إن توفر قوانين واضحة ومنظمة وغير معقدة تحمي كل حقوق المستثمر الاجنبي، تعتبر شروط أساسية لا يمكن لهذا المستثمر الاستغناء عنها عند توظيفه لأمواله في البلد المضيف. كما أن إصلاح الدولة لجهازها الإداري وهذا بالقضاء على الرشوة والبيروقراطية التي تعقد المعاملات الاستثمارية وتأخرها، بالإضافة الى حرصها على توفير الشفافية الكاملة في مختلف المعاملات الاستثمارية وتسهيل عملية منح تراخيص المشاريع للمستثمرين الأجانب، سيزيد دون شك من تدفقهم للبلد المضيف.

3. ترقية القطاع السياحي في الجزائر

تعد الجزائر من بين الدول التي تزخر بمقومات سياحية متميزة تمكنها من الانسياق ضمن الديناميكية العالمية لتطوير القطاع السياحي. ووعيا من الجزائر بأهمية السياحة كمحرك للنمو الاقتصادي سارعت لاتخاذ الكثير من الإجراءات وإصدار قوانين ووضع خطط تطويرية رامية لترقية وتطوير القطاع السياحي.

1.3 تعريف وأهمية السياحة:

تعد السياحة من بين اهم المظاهر التي تميز وقتنا الحالي، وسبب هذه المكانة هو أهمية السياحة والتي تستمدها من المزايا الكثيرة التي تحققها للدول المهتمة بها، ومن بين التعريفات التي أعطيت للسياحة أنها عبارة عن: " ظاهرة فردية أو جماعية تهدف إلى تحقيق واشباع الرغبات والحاجات المختلفة سواء كانت هذه الحاجات ثقافية أو دينية أو رياضية، من خلال انتقال الأشخاص من موطنهم الأصلي محل إقامتهم إلى مكان آخر داخل حدود بلدهم (سياحة داخلية) أو إلى بلدان أخرى (سياحة خارجية) بشكل مؤقت لا يقل عن 24 ساعة ولا يزيد عن سنة". (أرفيس، 2026، صفحة 35)، وتتجلى أهمية السياحة فيما يلي:

- **الأهمية الاقتصادية:** تتمثل الأهمية الاقتصادية للسياحة في النقاط التالية:

✓ استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فتطوير البلد لقطاعه السياحي سينعكس على تحفيز وتشجيع المستثمرين الأجانب على القدوم إلى البلد واستثمار أموالهم في هذا القطاع أو في القطاعات الأخرى.

✓ زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال مساهمة السياحة في تحسين دخل وثروة الدول.

✓ مصدر للنقد الأجنبي، فالسياحة تعتبر بمثابة القناة الأساسية الممولة للبلد بالعملة الصعبة.

✓ تحسين ميزان المدفوعات باعتبارها قطاع تصديري بالنسبة للدول المستقبلة للسياح، (صحراوي، 2025، صفحة 53).

✓ خلق فرص عمل كثيرة، حيث تعد اليد العاملة الكثيفة بمثابة العمود الفقري لصناعة السياحة.

✓ تحديث وتحسين البنى التحتية والفوقية كالمطارات والطرق والفنادق بغرض نيل رضى السياح الأجانب وتطوير القطاعات الأخرى عن طريق تحفيزها لزيادة انتاجيتها لمواجهة الطلب للسياح.

- **الأهمية السياسية والاجتماعية:**

يمكن القول أن السياحة تملك وزنا سياسيا واجتماعيا معتبرا، فهي تساهم في تعزيز فرص السلام والتفاهم بين الشعوب (السيسي، 2020، صفحة 115)، كما تؤدي للقضاء على كل أشكال النزاعات الداخلية والخارجية. ومن جهة أخرى تزيد السياحة من الرفاهية الاجتماعية للسكان المحليين بفضل مناصب الشغل المستحدثة، كما تزيد من التبادل الثقافي بين هؤلاء السكان والسياح الأجانب.

2.3 جهود الجزائر لترقية القطاع السياحي:

منذ تحصل الجزائر على استقلالها بذلت جهود معتبرة لترقية وتطوير القطاع السياحي، وإن هذه الجهود المبذولة اختلفت بين المرحلة السابقة للإصلاحات ومرحلة ما بعد الإصلاحات.

1.2.3 فترة ما قبل الإصلاحات:

بهدف إعادة تشغيل الاقتصاد الوطني وبناء اقتصاد جديد اشتراكي وقوي، قامت الدولة بوضع 5 مخططات غطت الفترة من 1967 إلى غاية 1989 تضمنت القطاع السياحي.

• **المخطط الثلاثي 1967 –1969**: عملت الدولة في هذا المخطط على تعظيم الاستفادة من السياحة في التنمية الاقتصادية، فقد تم تخصيص مبلغ 282 مليون دينار لتدعيم الحظيرة الفندقية ب 13081 سرير جديد، إلا أن هذا المبلغ المستثمر لم يتجاوز 2.5 % من اجمالي الاعتمادات المالية المخصصة لمختلف القطاعات (هني، 2018، صفحة 217) ، وذلك لأن هذه الخطة ركزت فقط على تصحيح الاختلالات الهيكلية الناجمة عن الاستعمار. وبسبب قلة الشركات الجزائرية المتخصصة في الإنجاز فإنه في نهاية المخطط لم يتم سوى انشاء 2946 سرير، أي تم تسجيل عجز قدره 77.5%. (سعدي، 2023، صفحة 119)

• **المخطط الرباعي الأول** 1970-1973 : في هذه الخطة تضاعف الغلاف المالي المخصص للسياحة وبلغ 700 مليون دينار جزائري بنسبة تقدر بحوالي 2.5 % من الميزانية العامة وقد خصصت لإنجاز 90000 سرير، إلا أنه لم ينجز منها سوى 9000 سرير (بويهي، 2012، صفحة 66).

• **المخطط الرباعي الثاني** 1974 – 1977: خلال هذا المخطط تم إنجاز 7960 سرير من أصل 25000 مبرمجة (بويهي، 2012، صفحة 68)،ورغم تضاعف المبلغ الموجه للسياحة ليتجاوز عتبة المليار دينار جزائري، بسبب تحسن عائدات البترول، إلا أن نصيب السياحة من إجمالي الميزانية انخفض إلى 1.3 %، وهو ما يدل على استمرار التهميش وعدم إيلاء الاهتمام الكافي لهذا القطاع.

• **المخطط الخماسي الأول** 1980- 1984:تم في هذا المخطط تخصيص مبلغ 3.4 مليار دينار جزائري لرفع قدرات الايواء لكي تصل ل 50880 سرير (عوينان، 2013، صفحة 73). وسبب هذا التغيير هو رغبة الدولة في إعادة التوازن في الاستثمارات الوطنية بين مختلف القطاعات. وفي نهاية هذا المخطط بلغت سعة الايواء الاجمالية لجميع المخططات 35726 سرير. (سعدي، 2023، صفحة 121)

• **المخطط الخماسي الثاني1985– 1989**: في هذه المرحلة بدأت بوادر التخلي عن النظام الاشتراكي، ومن بين الإجراءات والإصلاحات المتخذة الاهتمام بكل القطاعات على حد سواء وجعلها تساهم في العملية التنموية من خلال استكمال كل المشاريع المتخلفة في هذه القطاعات، لذلك تم تخصيص مبلغ

قدره 3.5 مليار دولار تم تقسيمها بين إتمام المشاريع القائمة وإنجاز المشاريع المتخلفة بالإضافة إلى استثمارات جديدة، وكانت نتيجتها انشاء عدة فنادق ساحلية وصحراوية وتوسيع عدة فنادق مستغلة.

2.2.3 فترة ما بعد الإصلاحات:

مع بداية سنوات التسعينات تخلت الجزائر عن النظام الاشتراكي وتبنت نظام اقتصاد السوق، واتجهت إلى خصخصة القطاع السياحي، وقامت بوضع عدة قوانين واستراتيجيات هدفها ترقية السياحة.

• **قوانين السياحة:** أصدرت الجزائر عدة قوانين لتنمية وترقية القطاع السياحي:

✓ القانون رقم 99-01 لسنة 1999 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة (القانون 99-01، 1999) حيث قام المشرع الجزائري بإصدار أول قانون مرتبط بالمجال السياحي والذي يبين مختلف القواعد المرتبطة بالمجال الفندقي، حيث يهدف هذا القانون إلى تطوير وترقية القطاع الفندقي وتحسين نوعية خدماته.

✓ القانون رقم 99-06 لسنة 1999: الذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار (القانون 99-06، 1999)،حيث قام المشرع في 04 أفريل 1999 بإصدار قانون ينظم ويرقي النشاطات والاسفار السياحية ويحسن نوعية خدماتها.

✓ القانون رقم 03 – 01 لسنة 2003: يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، (القانون 03-01، 2003) يعتبر هذا القانون بمثابة القانون الأساسي الذي تطرق للسياحة بشكل مباشر وبنوع من التفصيل، وقد هدف هذا القانون إلى ترقية الأنشطة السياحية مع الحفاظ على الجانب البيئي.

• **مخطط التنمية والتهيئة السياحية:** رغم كل المحاولات السابقة للجزائر لترقية القطاع السياحي منذ الاستقلال إلا أن هذا النشاط ما زال بعيدا كل البعد عن الإمكانيات الكثيرة التي تملكها الجزائر، لذلك لجأت هذه الأخيرة إلى وضع استراتيجية طويلة المدى لترقية القطاع السياحي، تمثلت في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT آفاق 2030، حيث رغبة من الجزائر في تجسيد القفزة والانطلاقة القوية للقطاع السياحي، قامت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحية سنة 2008 بإطلاق المخطط التوجيهي للتنمية السياحية SDAT 2030 ، والذي يعد استراتيجية شاملة وسياسة سياحية جديدة تبنتها الدولة

بغرض إعادة تنظيم وتطوير السياحة ومنحها بعدا جديدا يتناسب مع امكانياتها، حيث تطمح الدولة من خلال هذه الخطة لجعل الجزائر بلد مستقبل لأكثر من 11 مليون زائر أجنبي في آفاق 2030، وذلك باشراك 5 فاعلين أساسيين لتنفيذ هذه الرؤية الجديدة وهم: المواطنين، المستثمرين، السياح، مزودو الخدمات، الموجهون (وكالات السفر، المرشدون السياحيون).

وتترجم السياسة السياحية الجديدة التي تبنتها الدولة في إطار المخطط التوجيهي للتنمية السياحية إرادة الدولة في تحقيق الأهداف الموالية: (Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, 2008, p. 24)

- ترقية اقتصاد بديل للمحروقات.
- تنشيط التوازنات الكبرى وانعكاساتها المضاعفة على القطاعات الأخرى.
- التوفيق الدائم بين ترقية السياحة وحماية البيئة.
- تثمين التراث الطبيعي والتاريخي، الثقافي والديني.
- تحسين صورة الجزائر.

ولتجسيد التحول السريع وترقية السياحة الجزائرية، تم وضع 5 حركيات أساسية تتمثل فيما يلي:

-**الحركية الأولى مخطط وجهة الجزائر**: إن من بين الإجراءات المساعدة على تثمين وتثبيت وجهة الجزائر السياحية هي: دراسة السوق السياحي، وتعيين الأسواق المقصودة واختيار الاستراتيجيات التسويقية التي تنسجم مع هذه الأسواق، تكثيف الاهتمام بنقاط تفوق السياحة الجزائرية مثل الصحراء الواسعة، الترويج الفعال لوجهة الجزائر من خلال البوابات الالكترونية السياحية والمعارض والتظاهرات...

-**الحركية الثانية الأقطاب السياحية للامتياز**: تقرر في هذا المخطط إنشاء 7 أقطاب سياحية للامتياز هي: قطب الشمال الشرقي، قطب الشمال وسط، قطب الشمال الغربي، قطب الجنوب الشرقي الواحات، قطب الجنوب الغربي، قطب الجنوب الكبير الأهقار، قطب الجنوب الكبير الطاسيلي وتتوفر فيها كل تجهيزات الإقامة والأنشطة السياحية المتنوعة المساعدة على الاستجابة لكل طلبات السياح.

- **الحركية الثالثة مخطط نوعية السياحية:** تهدف هذه الحركية لتطوير نوعية المنتوج السياحي من خلال رفع كفاءة الموارد البشرية العاملة في المجال السياحي بالتأطير والتكوين والاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجال السياحي، بالإضافة لمتابعة مختلف المناطق السياحية والاهتمام بصيانتها.

-**الحركية الرابعة: الشراكة العمومية الخاصة:** يقصد بها فتح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في تنمية السياحة وتحفيز هذا القطاع بمنحه حرية الاستثمار في المجال السياحي وتوفير بيئة تشريعية مناسبة.

-**الحركية الخامسة: مخطط تمويل السياحة:** بما أن هذا القطاع يحتاج تمويلا ضخما فقد تقرر في هذا المخطط وضع سياسة هادفة لتسهيل الحصول على التمويل اللازم لعتاد الأشغال لأصحاب المشاريع السياحية، وتسهيل كل إجراءات الحصول على القروض البنكية وتمديد تاريخ استحقاقها.

وبعد مرور 16 عاما من بداية تطبيق هذا المخطط على أرض الواقع بغية ترقية السياحة الجزائرية،لم يحقق قطاع السياحة سوى بعض الإنجازات المتواضعة والتي لا تتوافق مع ما تم برمجته، فرغم مرور 70 % من المدة المخصصة لمخطط التهيئة السياحية وبقاء سوى 6 سنوات لانقضاء الآجال المحددة له، إلا أن وضعية التقدم فيه خلال سنة 2024 كانت كما يلي: (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، فيفري 2025، صفحة 52)

- ✓ استكمال 170 مخطط موزعة بين 80 مصادق عليها و33 في طور المصادقة و57 في طور الدراسة.
- ✓ 11 دراسة للمخططات توقفت في المرحلة الأولى، و18 مخطط لم ينطلق أصلا.
- ✓ 50 منطقة توسع سياحي غير مزودة بمخططات التهيئة السياحية بسبب عدم توفر الغلاف المالي.

4. دور السياحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمتلك السياحة قدرة كبيرة في التأثير على قرارات المستثمرين العالميين، فهي تساعد في إيجاد مناخ استثماري مناسب وجذاب لهؤلاء المستثمرين الأجانب.

1.4 سبل جذب السياحة للاستثمار الأجنبي المباشر:

إن اهتمام الجزائر بتطوير قطاعها السياحي سوف يساهم لا محالة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتستطيع السياحة الجزائرية جذب هذا النوع من الاستثمارات من خلال عدة آليات منها :

1.1.4 زيادة حجم الطلب الداخلي:

إن زيادة توافد السياح الدوليين للجزائر يؤدي إلى توسع السوق وخلق طلب داخلي جديد في عدة مجالات مثل: الفنادق المطاعم، النقل، الترفيه، وهذا ما سيؤدي إلى استقطاب الشركات الأجنبية للاستثمار في هذه المجالات، فالمستثمرون الأجانب مدركون جيدا للعلاقة الطردية بين عدد السياح الأجانب داخل الدولة المضيفة ومستوى العوائد والأرباح التي يمكن أن يحققوها، ويوضح لنا الجدول الموالي تطور عدد السياح في الجزائر خلال الفترة (2015_2024)

الجدول 1: تطور دخول السياح عبر الحدود الجزائرية خلال الفترة (2015_2024) الوحدة: ألف سائح

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد السياح	1710	2039	2450	2657	2371	591	1252	1398	3292	3548

المصدر: – (وزارة السياحة والصناعات التقليدية، تدفق السياح عبر الحدود الجزائرية سنة 2024، فيفري 2025، صفحة 07)، – (وزارة السياحة والصناعات التقليدية، جانفي 2020، صفحة 02)

من خلال جدول التدفقات السياحية السابق التطور المستمر لعدد السياح الوافدين للجزائر على مر 10 سنوات، حيث زاد عدد السياح بأكثر من النصف 55.30 % بين سنتي 2015 و 2018 وانتقل من 1709994 إلى 2657113 سائح ، ثم شهد عدد السياح انخفاضا كبيرا خلال الفترة من 2019 إلى 2020 بسبب جائحة كورونا، ثم استعاد قطاع السياحة عافيته تدريجيا، وزاد عدد السياح الوافدين للجزائر ليحقق رقما قياسيا ويتجاوز عتبة 3 مليون سائح خلال سنتي 2023 و 2024، وهذا يعد إشارة واضحة للمستثمرين الأجانب بأن السوق الجزائري هو سوق واعد لتحقيق الأرباح التي يطمحون لها، وبالتالي يزيد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر. ويشير الجدول الموالي لتطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للجزائر خلال نفس الفترة السابقة (2015_2024)

الجدول 2: تطور صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للجزائر خلال الفترة (2015_2024) الوحدة: مليار دولار

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
حجم الاستثمار	0.53-	1.64	1.23	1.47	1.38	1.14	0.86	0.24	1.21	1.23

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (احصائيات البنك الدولي، البنك الدولي، 2026)

يوضح لنا الجدول السابق التذبذب الكبير في صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للجزائر خلال فترة 10 سنوات، ففي سنة 2015 تميزت هذه التدفقات بالانخفاض الكبير جدا في قيمتها مقارنة بالسنوات اللاحقة، حيث سجل صافي التدفقات قيمة سالبة والتي تعني أن التدفقات الاستثمارية الخارجة من الجزائر مثلا في شكل تصفية أو سحب تفوق التدفقات الاستثمارية الداخلة للجزائر، وسبب هذا الانخفاض هو ارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أساسي بقطاع المحروقات، والذي شهد أزمة انخفاض حاد في أسعار النفط، وكذلك بسبب قاعدة 49/51التي أدت إلى نفور المستثمرين الأجانب. وفي سنة 2017 وبمجرد خروج الجزائر من الأزمة النفطية الحادة باشرت عملية البحث عن بدائل لقطاع المحروقات والتي من بينها قطاع السياحة، حيث وجهت اهتمامها لتنفيذ استراتيجية تهيئة السياحة آفاق 2030 وهو ما زاد من عدد السياح الوافدين للجزائر وزاد في نفس الوقت حجم التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لتبلغ أقصى قيمة لها والمقدرة ب 1.47 مليار دولار سنة 2018، لكن سرعان ما انخفض حجم هذه الاستثمارات مجددا بسبب جائحة كورونا. وبعد التعافي من آثار هذه الأزمة، شرعت الجزائر سنة 2021 في وضع إصلاحات حقيقية لتحسين مناخ الاستثمار من بينها الاهتمام بالسياحة الصحراوية وكيفية زيادة جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية وغيرها من الإجراءات التي أدت إلى زيادة عدد السياح لأكثر من 3 مليون سائح وزاد معه صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لترتفع من 0.24 مليار دولار سنة 2022 إلى 1.23 مليار دولار سنة 2024.

2.1.4 زيادة الناتج المحلي الإجمالي:

إن من بين العوامل المحفزة والجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة هو الناتج المحلي الإجمالي المرتفع للبلد المضيف، والذي يعطي للمستثمر الأجنبي صورة واضحة عن قوة الاقتصاد وارتفاع القدرة الشرائية لمواطني البلد واتساع حجم سوقه.

وبما أن السياحة هي من بين القطاعات الإنتاجية التي تولد دخلا مرتفعا للبلد، فهي تساهم بشكل مباشر في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، وبالتالي زيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية

المباشرة، ويوضح الجدول الموالي تطور الايرادات التي تحصلت عليها الجزائر من السياحة في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2024.

الجدول 3: تطور الإيرادات السياحية الجزائرية في الفترة (2007– 2024) **الوحدة:** مليون دولار

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة	343	473	361	324	300	295	326	316	347
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
القيمة	246	171	196.5	112	43	72	176	179	128

Source: (UN Tourism, 2025, p. 24), (World bank group, 2026)

من خلال الجدول السابق تذبذب قيمة الإيرادات التي حققتها الجزائر من السياحة خلال الفترة 2007-2024 ، حيث تجاوزت هذه الإيرادات عتبة 300 مليون دولار في المرحلة الممتدة من 2007 إلى 2015 باستثناء سنة 2012، وبالتالي نظريا ارتفاع احتمالية مساهمة السياحة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن في الواقع مع مطلع الألفية الثالثة وخروج الجزائر من العشرية السوداء، عرفت الأوضاع الأمنية استقرارا كبيرا، مما أدى إلى انتعاش للسياحة الجزائرية وارتفاع إيراداتها لتبلغ أعلى قيمة لها على مر السنوات والمقدرة ب 473 مليون دولار سنة 2008، وفي نفس الوقت شهد الناتج المحلي ارتفاعا تاريخيا من 54.7 مليار دولار سنة 2000 إلى 171.7 مليار دولار سنة 2008 (World bank group, 2026)، هذه الزيادة في الناتج تفسر بشكل أساسي بارتفاع أسعار البترول وليس بنمو إيرادات السياحة والتي لم تتجاوز نصف مليار دولار.

بعد سنة 2008 ورغم بعض الانخفاض الطفيف المسجل في الإيرادات السياحية، إلا أنها ظلت مستقرة فوق عتبة 300 مليون دولار وذلك بسبب بعض النتائج الايجابية المحققة من تنفيذ مخطط التهيئة السياحية آفاق 2030. أما ابتداء من سنة 2016 حدث تراجع كبير للإيرادات السياحية بسبب تراجع أسعار النفط وبالتالي تراجع الانفاق الحكومي على القطاع السياحي وتوقيف وإلغاء عدة مشاريع سياحية. واستمر هذا التراجع خلال السنوات الموالية بسبب جائحة كورونا حتى سنة 2022، عرفت هذه الإيرادات تحسنا كبيرا بعد الخروج من الأزمة وبسبب الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتشجيع السياحة وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع وذلك في إطار استراتيجية التهيئة السياحية آفاق 2030 والتي من بينها إنشاء فنادق جديدة وإطلاق حملات ترويجية للسياحة الصحراوية.

وحتى نقف على المساهمة الفعلية للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي يمكننا أن نقدم الجدول الموالي:

الجدول 4: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال الفترة (2015 –2024) الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
المساهمة	1.15	1.28	1.37	1.39	1.38	0.65	0.86	1.14	1.47	1.57

Source : (UN Tourisme, 2026)

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول السابق هو النمو المتزايد لنسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر على مدى الفترة (2015 –2024) باستثناء فترة جائحة كورونا من سنة 2019 إلى 2020 وهو ما من المفترض أن يعطي أملا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن التمعن في بيانات الجدول السابق توضح أنه رغم نمو نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي للجزائر عبر السنوات إلا أن هذه النسبة تبقى ضئيلة جدا ولم تتعدى 1.6 % طوال هذه الفترة وبذلك هي بعيدة تماما عن الأهداف الموضوعة ولا ترقى أبدا لمستوى التطلعات ولا تعكس الإمكانيات السياحية الهائلة للجزائر.

3.1.4 القوى البشرية:

بما أن السياحة هي صناعة كثيفة العمالة، وبالتالي فإن توليدها للكثير من مناصب الشغل يؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر من خلال عدة نقاط من بينها:

توفير يد عاملة مؤهلة في القطاع السياحي يجذب المستثمرين الأجانب الباحثين عن يد عاملة مؤهلة دون تحمل عناء التكوين والتدريب وقد ركزت الجزائر جهودها لتثمين الموارد البشرية للسياحة وتوفير عمال مؤهلين من خلال إنشاء 3 مؤسسات تكوين سياحي تكون تحت وصاية وزارة السياحة بالإضافة إلى أكثر من تسعين مؤسسة تابعة لقطاع التكوين المهني مختصة في المجال الفندقي والسياحي ويوضح لنا الجدول كيف يتوزع المسجلون في المؤسسات المختصة في التكوين السياحي والتابعة للوزارة

الجدول 5: توزيع المسجلين في مؤسسات التكوين السياحي تحت الوصاية خلال سنة 2024

مؤسسة التكوين	المدرسة الوطنية العليا للسياحة الجزائر	المعهد الوطني للفندقة والسياحة تيزي وزو	المعهد الوطني للفندقة والسياحة بوسعادة	المعهد الوطني للفندقة والسياحة تيزي وزو –ملحقة تلمسان–	المعهد الوطني للفندقة والسياحة بوسعادة –ملحقة ورقلة–
عدد المسجلين	294	307	261	118	33

المصدر: (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، فيفري 2025، صفحة 85)

ما يلاحظ من خلال الجدول السابق العدد الكبير للطلبة المسجلين في مؤسسات التكوين السياحي والذين بلغ عددهم 1013 سنة 2024 موزعين بين مستويات مختلفة: ماستر، ليسانس، تقني سامي وتقني، وتقدم هذه المؤسسات تكوين رفيع المستوى وهو ما يؤدي إلى تطوير الكفاءات البشرية وتكوين إطارات متخصصة في المجال السياحي، وبالتالي يزيد استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

*مساهمة المداخيل الكثيرة والمتولدة من القطاع السياحي للعمالة الكثيفة في إعطاء صورة إيجابية عن نشاط وحيوية هذا القطاع، وبالتالي قدرته على تحقيق أرباح للمستثمرين الأجانب، كما تساهم هذه المداخيل الكثيرة في زيادة الطلب الاستهلاكي المحلي وبالتالي توسع السوق المحلي للبلد المضيف. ويوضح لنا الجدول الموالي تطور قدرة القطاع السياحي الجزائري على خلق مناصب شغل في الفترة (2010-2019) مع تطور نسبة هذه الوظائف من إجمالي القوى العاملة.

الجدول6:التوظيف في قطاع السياحة الجزائري: فرع فنادق، مقاهي، مطاعم في الفترة (2010– 2019)الوحدة: ألف وظيفة

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الوظائف	213	220	224	256.7	261.2	265.8	270.3	300	308	320
النسبة	1.86	1.89	1.90	2.16	2.18	2.20	2.21	2.42	2.46	2.52

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، حصة قطاع السياحة والتوظيف، 2026)، (احصائيات البنك الدولي، 2026)

نلاحظ من خلال الجدول السابق التزايد المستمر لعدد العمال في القطاع السياحي الجزائري، حيث تضاعف عدد العمال بحوالي 50 % بين سنتي 2010 و2019 منتقلا من 213 ألف إلى 320 ألف عامل، فقد تمكن هذا القطاع من المحافظة على خلق أكثر من 200 ألف منصب عمل طوال هذه المدة.

وقد ركزت الجزائر في استراتيجية التهيئة السياحية على ضرورة زيادة عدد مناصب الشغل في المجال السياحي، وبالفعل فقد أكدت الاحصائيات أنه خلال سنة 2024 تم اعتماد 70 مشروع سياحي جديد والتي من المتوقع أن توفر 101742 منصب شغل جديد (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2025).

ورغم النمو المتواصل في عدد مناصب الشغل في القطاع السياحي إلا أن هذه الأرقام المسجلة تبقى غير مقبولة وضئيلة جدا مقارنة بالإمكانيات السياحية للجزائر غير المستخدمة، حيث لم تتجاوز نسبة عدد العمال في القطاع السياحي من إجمالي القوى العاملة قيمة 2.6 % على مدى العشر سنوات.

4.1.4 البنى التحتية:

إن المستثمر الأجنبي الطامح لتوظيف أمواله في بلد معين، يتوقع أن يجد في هذا البلد شبكات نقل واتصالات متطورة وكل الخدمات الأساسية المسهلة لمشروعه، فتوفر بنية تحتية متطورة يعتبر من بين أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ورغبة من الجزائر في ترقية سياحتها، قامت بمحاولة تطوير بنيتها التحتية، فقد طورت شبكة الطرق والاتصالات وطورت المطارات والموانئ، وحسنت كذلك مرافق الإقامة...، وإن هذه البنية التحتية المتطورة لا تستفيد منها السياحة وحدها بل تستفيد منها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن بين إنجازات الجزائر في مجال البنى التحتية والداعمة للقطاع السياحي والاستثمارات الأجنبية المباشرة نجد: (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، 2025)

- 36 مطار بما في ذلك 16 مطارا دوليا وشبكة طرق تبلغ حوالي 127000 كم وكذلك خطوط سكك حديدية يصل طولها 6300 كم، بالإضافة لشبكة المترو والترامواي في 7 ولايات.
- شبكة اتصالات تغطي معظم أنحاء البلاد.
- 80 سدا و20محطة لمعالجة مياه البحر بالإضافة إلى 15 محطة كبيرة لتوليد الطاقة.

بالإضافة إلى عناصر البنية التحتية سابقة الذكر والتي تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مباشر، هناك عنصر آخر لهذه البنية التحتية والذي يساهم في جذب هذه الاستثمارات بشكل غير مباشر وهي مرافق الايواء والإقامة والتي تتصدرها الفنادق. ويوضح لنا الجدول الموالي تطور الحظيرة الفندقية في الجزائر خلال الفترة (2017- 2024).

الجدول 7: تطور عدد المؤسسات الفندقية في الجزائر خلال الفترة (2017– 2024)

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد المؤسسات	1289	1368	1417	1449	1502	1576	1638	1423
قدرة الايواء (ألف)	112.2	119.1	125.6	127.6	132.2	145.5	151.0	139.9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، فيفري 2025، صفحة 06)، (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، جانفي 2021، صفحة 03)

يلاحظ من الجدول السابق أن عدد الفنادق وعدد الأسرة في الجزائر شهد تطورا مستمرا بزيادة تتراوح بين 3 -6 % سنويا ـ باستثناء سنة 2024 أين تمت عملية إعادة تنظيم الحظيرة الفندقية_، ورغم أن هذه الأرقام لا تعكس القدرات السياحية الجزائرية وتعد ضعيفة جدا إذا ما قارناها مع الدول

الشقيقة مثل تونس، إلا أنها تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولو بصورة غير مباشرة، فهذه الفنادق تستقبل المستثمرين وتسهل ممارسة أعمالهم وتعطيهم صورة جيدة عن استقرار البلد، كما أن الفنادق تخلق بيئة استثمارية جذابة من خلال تنشيط قطاعات أخرى كالنقل والبناء، كما أن زيادة تدفق السياح يخلق طلبا جديدا على المنتجات، وهو ما يجعل المستثمرين يقتنعون أن السوق الجزائري هو خيار استثماري مربح.

5.1.4 اصدار التشريعات السياحية:

قامت الجزائر بإصدار عدة قوانين لترقية وتنظيم القطاع السياحي، وهذه القوانين سوف تؤدي لتشجيع الاستثمار في المجال السياحي وذلك بنوعيه الاستثمار المحلي والأجنبي، ومن بين القوانين المصدرة قانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة المؤرخ في 17 فيفري 2003 والذي نصت المادة 2 منه أن أول هدف لهذا القانون هو خلق محيط ملائم ومحفز من أجل ترقية الاستثمار في المجال السياحي، كما نصت المادة 7 منه على التزام الدولة بتوفير الشروط الضرورية لترقية الاستثمار السياحي. وكذلك أصدرت الدولة في نفس السنة القانون 03-03 الذي يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية حيث حدد طريقة حصول المستثمرين على العقار السياحي بدون بيع وإنما عبر عقود الامتياز.

6.1.4 الاستدامة:

انتهجت الجزائر مؤخرا استراتيجية ترقية القطاع السياحي عن طريق الاهتمام بالسياحة المستدامة وذلك بإصدار القانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة وكذلك بتحديد هدف أساسي للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 هو تحقيق التوفيق بين الترقية السياحية والبيئة. وإن هذا الاهتمام بالسياحة المستدامة سوف يجذب نوع خاص من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يطلق عليها الاستثمار الأجنبي الأخضر والتي يبحث من خلالها المستثمر الأجنبي عن مشاريع سياحية مستدامة صديقة للبيئة.

2.4 واقع استقطاب السياحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر: باشرت الجزائر عدة إصلاحات وإجراءات هدفها تهيئة بيئة استثمارية جاذبة لأكبر عدد ممكن من مشاريع الاستثمار الأجنبي

المباشر، ومن بينها إيلاء عناية خاصة بالقطاع السياحي والذي يطلق عليه لقب العملاق الاقتصادي والذي يملك قدرة كبيرة على جذب هذا النوع من الاستثمارات.

1.2.4 تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

إن اهتمام الجزائر بمصدر التمويل الخارجي والمتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر كانت نتيجته زيادة تدفق هذا النوع من المشاريع الاستثمارية للجزائر كما سيوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (8): تطور عدد المشاريع التراكمية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2019-2023)

السنة	2019	2020	2021	2022	2023
عدد المشاريع التراكمية للاستثمار الأجنبي منذ 2003	434	440	449	453	462
التكلفة الاستثمارية التراكمية لإجمالي المشاريع منذ 2003 (مليار دولار)	76.3	76.4	77.2	77.4	78.2

المصدر: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2024، صفحة 11)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد المشاريع التراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر عرف تطورات ملحوظة خلال الفترة 2019-2023، حيث كان عدد هذه المشاريع 434 مشروع سنة 2019، ثم استقطبت الجزائر 28 مشروع جديد خلال مدة 5 سنوات ليصل العدد التراكمي للمشاريع ل 462 مشروع سنة 2023، كما ارتفعت كذلك التكلفة التراكمية لهذه المشاريع من 76.3 مليار دولار سنة 2019 إلى 78.2 مليار دولار سنة 2023.

رغم هذا النمو في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن إذا أردنا مقارنة الجزائر مع الدول العربية، نكتشف أن الجزائر لا تملك قدرة كبيرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي لم تتمكن من ضمان مكانة مرموقة في خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية، فوفقا للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2024، صفحة 11)، تمكنت الجزائر من استقطاب 9 مشاريع جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2023 بتكلفة استثمارية قدرها 240 مليون دولار، وهذا ما يمثل نسبة جد محتشمة ولا تتجاوز 0.4 %

من العدد الإجمالي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية و 0.1 % من إجمالي التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول.

2.2.4 حصة السياحة في التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للجزائر بين قطاعات اقتصادية مختلفة، وهو ما سيوضحه لنا الجدول الموالي:

الجدول 9: أهم قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفق التكلفة الاستثمارية للمشاريع للفترة (2003–2023)

المرتبة	1	2	3	4	5
القطاع	النفط والغاز والفحم	المعادن	العقارات	الصناعات الكيميائية	النقل والتخزين
الحصة من إجمالي التكلفة الاستثمارية التراكمية	%17.6	%17.4	%17.3	%15.9	%5.8

المصدر: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2024، صفحة 11)

يلاحظ من خلال الجدول السابق استئثار 3 قطاعات أساسية بالنصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تصدر قطاع النفط والغاز والفحم الترتيب ب 17.6 % من إجمالي التكلفة الاستثمارية التراكمية للفترة 2003- 2023، وتفسر هذه المرتبة بالمردود العالي لهذا القطاع بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وفاز بالمرتبة الثانية قطاع المعادن بنسبة قريبة جدا من الأولى وقدرها 17.4 %، بينما حصد قطاع العقارات نسبة 17.3 % من إجمالي التكاليف الاستثمارية واحتل بذلك المرتبة الثالثة، أما المرتبة الرابعة فقد كانت من نصيب الصناعات الكيميائية ب 15.9 %، بينما لم يتحصل قطاع النقل والتخزين سوى على 5.8 % من إجمالي التكاليف الاستثمارية. والملاحظة الأساسية من هذا الجدول هو تهميش قطاع السياحة وغيابه عن ترتيب أهم 5 قطاعات مستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بسبب الانخفاض الكبير للنسبة التي حققها هذا القطاع، فحسب احصائيات حديثة للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار أنه خلال الفترة بين نوفمبر 2022 ومارس 2025 احتلت السياحة المرتبة السادسة من حيث عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المسجلة في هذه الوكالة، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول 10: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة (2022-2025)

المرتبة	1	2	3	4	5	6	7	8
القطاع	الصناعة	النقل	البناء	الفلاحة	الخدمات	السياحة	الصحة	المناجم
النسبة من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي	37	22.2	22	%7.2	%4.6	%3	%2.7	%0.8

المصدر: (احصائيات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، 2026)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الصناعة هي المستقبل الرئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد فازت بحصة الأسد والمقدرة ب 37 % من عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة في الوكالة، فيمكن القول أن الصناعة والتي تضم قطاع المحروقات والصناعات الكيميائية...هي المحرك الأساسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة. أما المرتبة الثانية والثالثة فقد كانتا من نصيب قطاعي النقل والبناء والأشغال العمومية (البنية التحتية، السكنات) بنسب متقاربة وتقدر ب 22.2 % و22 % على التوالي. أما القطاعات الاقتصادية المتبقية، فقد سجلت قيم محتشمة ولم تستقطب سوى عدد قليل من المشاريع الاستثمارية، فالفلاحة استقطبت 7.2 % من هذه المشاريع واحتلت بذلك المرتبة الرابعة، تليها الخدمات ب 4.6 %، بينما نجد في ذيل الترتيب الصحة والمناجم والتي لم تفز إلا ب 2.7 % و 0.8 % من المشاريع الاستثمارية واحتلت بذلك المرتبة 7 و 8 على التوالي، وفيما يخص السياحة، ورغم الإمكانيات والمقومات السياحية الهائلة للجزائر، فإن هذا القطاع عجز عن استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كافي ولم يحظى إلا بنصيب ضئيل جدا من هذه المشاريع الاستثمارية وقدره 3 %، واحتل بذلك المرتبة السادسة بين مختلف القطاعات، وبذلك تضيع الجزائر الكثير من المكاسب التي يمكن أن تجنيها من الاستثمار الأجنبي المباشر في المجال السياحي.

أما إذا أردنا المقارنة بين مختلف القطاعات من حيث تكلفة مشاريع الاستثمار الأجنبي التي جذبتها، فإنه خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2017 احتلت السياحة المرتبة الخامسة من حيث عدد المشاريع والمرتبة الثالثة من حيث التكلفة الاستثمارية واستقطبت استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 128234 مليون دج وهو ما يمثل 5.09% فقط من قيمة هذه المشاريع. بينما احتلت الصناعة المرتبة

الأولى بجذبها لاستثمارات بقيمة 2050277 مليون دج وهو ما يمثل 81.37 % من إجمالي تكاليف الاستثمارات الأجنبية المباشرة. (بوعبيد و بن الباز، 2021، صفحة 1047)

وما يؤكد عجز السياحة عن استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو احتلال الجزائر للمرتبة 11 إفريقيا في ترتيب أفضل الوجهات الافريقية من حيث عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشرة الجديدة والمعلن عنها في قطاع السياحة في الفترة (2019-2024)

الجدول 11: ترتيب أفضل الوجهات الافريقية من حيث مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة للفترة (2019–2024) **الوحدة: مليون دولار**

المرتبة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
البلد	جنوب افريقيا	المغرب	تنزانيا	تونس	كينيا	نيجيريا	سنيغال	كاميرون	اثيوبيا	موزمبيق	الجزائر
العدد	17	15	11	7	7	5	5	4	4	3	3
التكلفة	276	1473	806	515	504	403	274	227	214	301	209

Source : (UN tourism, 2025, p. 38)

نلاحظ من خلال الجدول السابق احراز الجزائر لمراتب متأخرة في ترتيب أفضل الوجهات الافريقية استقطابا لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر السياحي، فقد احتلت المرتبة 11 من أصل أفضل 17 دولة، وذلك باستقطاب 3 مشاريع استثمارية فقط للقطاع السياحي وبتكلفة استثمارية قدرها 209 مليون دولار، وبذلك فالجزائر بعيدة كل البعد عن الدول الافريقية التي قطعت أشواطا متقدمة في مجال الاستثمار الأجنبي السياحي مثل الجارة المغرب التي احتلت المرتبة الثانية باستقطابها 15 مشروع وبأكبر تكلفة استثمارية على الصعيد الافريقي والمقدرة ب 1473 مليون دولار وكذلك الحال بالنسبة للجارة تونس والتي نجحت في استقطاب 7 مشاريع استثمارية بتكلفة قدرها 515 مليون دولار وبذلك احتلت المرتبة الرابعة.

تؤكد الأرقام أن الجزائر رغم كل ما بذلته من جهود لتطوير القطاع السياحي لايزال يعاني من صعوبات وعراقيل تحول دون جذبه للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالشكل الكافي .

5. خاتمة:

يعتبر اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من بين الخيارات الاستراتيجية القادرة على بعث التنمية الاقتصادية المنشودة للجزائر، ولعل السياحة من بين أهم العوامل التي تساهم في جذب هذا الاستثمار، لذلك حاولت الجزائر منذ الوهلة الأولى تطوير هذا القطاع بغية توفير مناخ استثماري جذاب.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى **النتائج** التالية:

– تسابق الدول لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من انعكاسات إيجابية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

– تعد الجزائر من الدول الغنية جدا والمتميزة في مجال الإمكانيات والمؤهلات السياحية التي تزخر بها، والتي تؤهلها للتحول لقطب سياحي مشع.

– تفطن الجزائر مؤخرا للأهمية الكبيرة للسياحة بعد أن همشت لسنوات طويلة، لذلك وضعت برامج متنوعة وخصصت غلاف مالي معتبر لترقية القطاع السياحي.

– إن الجهود الجزائرية المبذولة لترقية السياحة لم تنجح في إنعاش القطاع السياحي بالشكل المطلوب، وظلت نتائجه ضعيفة جدا ولا تعكس اطلاقا مستوى الإمكانيات الجزائرية.

– تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للجزائر على مر السنوات، إلا ان هذا الحجم بقي متواضع جدا وبعيد عن الأهداف المرجوة.

– اقتصار الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للجزائر في معظمه على قطاع المحروقات.

– ضعف القطاع السياحي انعكس سلبا على قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. مما ضيع على الجزائر الكثير من الفرص الثمينة.

ومن بين **التوصيات** التي يمكن أن نقترحها ما يلي:

–تبني إصلاحات جوهرية هادفة لتوفير بيئة جذابة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي من بينها القضاء على مظاهر الفساد الإداري وتوفير بيئة تشريعية ملائمة وتوفير أنواع مختلفة من الحوافز لهذه الاستثمارات.

–عدم التركيز على قطاع المحروقات كجاذب أساسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيه الاهتمام للقطاعات الأخرى.

– إيلاء الاهتمام الكافي بالقطاع السياحي والإسراع بترقيته لضمان عدم تضييع فرص أكثر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– ترقية السياحة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لابد أن يصاحبهما بنية تحتية قوية توفرها الدولة.

6. قائمة المراجع:

6-1 المراجع باللغات الأجنبية:

-Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme. (2008). *schéma directeur d'aménagement touristique SDAT 2025 : audit du tourisme algérien , livre 1.*
-UN Tourism. (2025). *international tourism highlights.* Retrieved from www.e-unwto.org
-UN tourism. (2025). *tourism investment trends and opportunities in Africa.*
-UN Tourisme. (2026, mai 04). *tourism GDP indicator.* Retrieved from www.untourism.int
-UNCTAD. (2025). *world investment report: international investment in the digital economy*.
-world bank. (2026, mars 19). *metadata glossary*. Retrieved from world bank: www.databank.worldbank.org
-World bank group. (2026, mai 02). *international tourism receipt.* Retrieved from www.data.albankaldawli.org
-World bank group. (2026, mai). *World bank statistics.* Retrieved from www.data.albankaldawli.org

6-2 المراجع باللغة العربية:

-احصائيات البنك الدولي. (01 ماي, 2026). تم الاسترداد من www.data.albankaldawli.org
-احصائيات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار. (04 ماي , 2026). تم الاسترداد من www.news.radioalgerie.dz
-آسيا رحاحلة. (2025). تجنب الازدواج الضريبي حافز لتحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر. الجزائر: ألفا للوثائق للنشر والتوزيع.
-القانون 03-01. (19 فيفري, 2003). يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة. الجريدة الرسمية، العدد 11.
-القانون 99-01. (10 جانفي, 1999). المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالفندقة. الجريدة الرسمية، العدد 02.
-القانون 99-06. (07 افريل, 1999). يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار. الجريدة الرسمية، العدد 24.
-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2024). إدارة البحوث وتقييم مخاطر الدول: الجزائر.
-الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار. (30 مارس, 2025). مؤشرات السياحة في الجزائر. تم الاسترداد من www.aapi.dz
-راضية سعدي. (2023). ترقية قطاع السياحة في الجزائر (الدروس المستفادة من التجربة الصينية). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية, العلوم التجارية وعلوم التسيير,قسم العلوم التجارية, جامعة الجزائر 3 , الجزائر.

-عامر هني. (2018). قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014). مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي،المجلد 02, العدد 04 ,جامعة المسيلة,الجزائر، الصفحات 214-228.

-عبد القادر أرفيس. (2026). اقتصاد السياحة والتسويق السياحي. القاهرة: دار حميثرا للنشر والترجمة.

-عبد القادر عوينان. (2013). السياحة في الجزائر: الامكانيات والمعوقات (2000 -2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية, قسم العلوم الاقتصادية ,جامعة الجزائر 3, الجزائر.

-عمر علي ابراهيم الصيد. (2026). الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية. مصر: دار حميثرا للنشر.

-ماهر السيسي. (2020). مباديء السياحة. مصر: مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر.

-مُحَّد بويهي. (2012). مسار السياسة السياحية في الجزائر. مجلة الاقتصاد الجديد،المجلد 03 ,العدد 07 , جامعة خميس مليانة, الجزائر، الصفحات 59-78.

-مُحَّد تاج الدين، صحراوي. (2025). رهانات الاقتصاد السياحي، الجزائر وتونس نموذجا. الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

-مريم تومي. (2021). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته في الجزائر. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية،المجلد 05, العدد 02 ,جامعة عباس لغرور، خنشلة، الصفحات 196-209.

-ميلود بوعبيد ، أمُحَّد بن الباز. (2021). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في قطاع السياحة في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب). المجلة الجزائرية للأمن الانساني, المجلد 06, العدد 01,جامعة الحاج لخضر,باتنة، الصفحات 1034-1054.

-نفيسة ناصري. (2020). الاستثمار الاجنبي المباشر وتمويل التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية- مع الاشارة الى حالة الجزائر-. الجزائر: دار النشر الجامعي الجديد.

-وزارة السياحة والصناعات التقليدية. (جانفي 2020). تدفق السياح عبر الحدود الجزائرية لسنة 2019.

-وزارة السياحة والصناعات التقليدية. (فيفري 2025). تدفق السياح عبر الحدود الجزائرية سنة 2024.

-وزارة السياحة والصناعة التقليدية. (2025). حصيلة قطاع السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2024. تم الاسترداد من www.mta.gov.dz

-وزارة السياحة والصناعة التقليدية. (01 ماي, 2026). حصة قطاع السياحة والتوظيف. تم الاسترداد من www.mta.gov.dz

-وزارة السياحة والصناعة التقليدية. (2021). احصائيات قطاع السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2020.

-وزارة السياحة والصناعة التقليدية. (2025). جدول القيادة لقطاع السياحة والصناعة *التقليدية لسنة 2024.*